

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على التعديل الثاني لاتفاقية المساعدة

بين

حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة

التعليم العالى المصرية الأمريكية، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الثانى لاتفاقية المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٧، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ جمادى الأولى سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٧ يناير سنة ٢٠١٨ م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة ٩ شوال سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٣ يونية سنة ٢٠١٨ م) .

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية رقم (٢٩٨-٢٦٣)

التعديل الثاني

لاتفاقية المساعدة

بين

الولايات المتحدة الأمريكية

و

جمهورية مصر العربية

بشأن

مبادرة التعليم العالي المصرية الأمريكية

بتاريخ / /

التعديل الثانى المؤرخ لاتفاقية المساعدة الموقعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ بين جمهورية مصر العربية ("ج.م.ع أو "المتلقى) والولايات المتحدة الأمريكية المثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) بشأن مبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية (المعدلة، "اتفاقية مساعدة").

بند ١ - التعديل :

تعديل اتفاقية المساعدة على النحو التالى :

(أ) تعديل المادة (٣) بند ١-٣ (أ) بحذف عبارة "مائة وستة وأربعون مليون ومائتى ألف دولار أمريكى (١٤٦,٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى) ويحل محلها عبارة "مائة وثلاثة وسبعون مليون ومائتى ألف دولار أمريكى (١٧٣,٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى)".

(ب) تعديل المادة (٤) فقرة (أ) بحذف عبارة "تاريخ اكتمال المساعدة هو ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢" ويحل محلها عبارة "تاريخ اكتمال المساعدة هو ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤".

(ج) تُعدل بالحذف جميع الإشارات لـ "وزارة التعاون الدولى" الموجودة بالاتفاقية، ويحل محلها "وزارة الاستثمار والتعاون الدولى" المتضمنة فى المادة (٧)، بند (٧-١).

(د) تُعدل بالحذف جميع الإشارات لـ "وزارة التعاون الدولى" الموجودة بالاتفاقية، ويحل محلها "وزارة الاستثمار والتعاون الدولى" المتضمنة فى المادة (٥)، بند (١-٥) والمادة (٧)، بند (٧-٢).

(هـ) تُعدل بالحذف جميع الإشارات لـ "وزارة التعليم العالى" الموجودة بالاتفاقية، ويحل محلها "وزارة التعليم العالى والبحث العلمى" المتضمنة فى المادة (٦)، بند (٦-٢)، وبند (٦-٣).

(و) يُعدل بالحذف عنوان المراسلات إلى ج.م.ع والمنصوص عليه فى المادة (٧)،

بند (٧-١) بالاتفاقية ويحل محله العنوان التالى :

"وزارة الاستثمار والتعاون الدولى"

قطاع التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية

٨ شارع عدلى

القاهرة، مصر

(ز) تُعدل بالحذف المادة (٦)، بند (٦-٥)، ويحل محلها النص التالى :

بند (٦-٥) العلامات التجارية ووضع العلامات، من خلال روح التعاون الحقيقية،

ستقوم الأطراف بنشر جميع الأنشطة المتعلقة بمبادرة التعليم العالى المصرية

الأمريكية كأنشطة مشتركة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و"ج.م.ع"،

كما ستبحث الأطراف الفرص لنشر الوعى بهذا المشروع المشترك. سيتم وضع

شعار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والجهات المصرية المنفذة فى جميع

مواد النشر. ويمكن توصيف المواد فرعياً بالطريقة المناسبة .

(ح) يُحذف بالكامل الملحق رقم (١) لاتفاقية المساعدة ويحل محله الملحق

المعدل رقم (١) المرفق .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر هذا التعديل الثانى باللغتين العربية والإنجليزية وفى حالة وجود اختلاف

فى التفسير بين النصين، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - الاتفاقية بالكامل :

فيما عدا ما تم تعديله أو تغييره بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة ومحتفظة

بكامل قوتها وآثارها القانونية وفقاً لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - السريان :

يدخل هذا التعديل الثاني حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

بند ٥ - التصديق :

تتخذ ج.م.ع جميع الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على التعديل الثاني وتخطر الوكالة بهذا التصديق .
 وإشهاداً على ما تقدم فإن كلاً من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من خلال ممثليه المفوضين قد وقعا على هذا التعديل الثاني وتم تسليمه في القاهرة بتاريخ / / ٢٠١٧

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية

(التوقيع)

(التوقيع)

الاسم / شيرى ف. كارلين

الاسم / سحر أحمد نصر

الوظيفة : مديرة الوكالة الأمريكية

الوظيفة : وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

للتنمية الدولية / مصر

الجهات المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بالاتفاقية، فقد وقع ممثل الجهة المنفذة عليه باسمه .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

التوقيع : (إمضاء)

الاسم / خالد عاطف عبد الغفار

الوظيفة : وزير التعليم العالي والبحث العلمي

ملحق (١)

الوصف التفصيلي

بشأن

اتفاقية مساعدة مبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية

يصف هذا الملحق (١) الأنشطة التى سيتم اتخاذها ، والنتائج التى سيتم تحقيقها من خلال التمويل المخصص فى إطار اتفاقية المساعدة لخلق وتعليم قوى عاملة تلبى متطلبات سوق العمل .

لا يفسر أى أمر يرد بهذا الملحق رقم (١) على أنه تعديل لأية تعريفات أو أحكام للاتفاقية .

أولاً - مقدمة :

طبقاً لرؤية الحكومة المصرية ٢٠٣٠ فإن أهم تحدى يواجهه التعليم العالى هو " القصور فى مؤشرات الرصد والإحصاءات المتعلقة بسوق العمل والتعليم" وكذلك "المهارات غير الكافية لخريجى مؤسسات التعليم العالى وعلاقتها بتلبية احتياجات سوق العمل" .

ولمواجهة ذلك فإن الحكومة المصرية تعزز التنمية الوطنية للدولة ، من خلال تحقيق توازن أفضل بين الكم والكيف من خلال ضمان قدرة وصول الأفراد المحرومين إلى التعليم العالى. كما تهدف الحكومة المصرية أيضاً إلى رفع مكانة مصر فى العلوم، والمعرفة إلى المستوى الدولى. ويعتبر تنوع مصادر تمويل التعليم العالى، من خلال مشاركة أطراف متعددة، هدفاً هاماً آخر لإصلاح نظام التعليم العالى .

من أجل تحقيق أهداف وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، فإن مبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية سوف تدعم الشراكات الاستراتيجية بين المؤسسات المصرية والأمريكية، وكذلك سوف توسع من نطاق المنح الدراسية. سوف يفيد البرنامج الشباب المصرى، والجامعات والكليات الفنية، وسيقوم بإعداد أفضل لهم للمساهمة فى اقتصاد الدولة وتحديات التنمية الهامة. وستقوم مبادرة التعليم العالى بتعيين مشاركين من كل المناطق فى مصر - لتصل أبعد

بكثير من مجتمعات النخبة فى الحضر- لتقوية المعرفة والمهارات لدى الشباب. وتعكس المبادرة المتميزة التزام الولايات المتحدة الدائم بالتحول الديمقراطى فى مصر من خلال بناء شراكات دائمة بين مؤسسات التعليم العالى المصرية والأمريكية، وكذلك الدارسين الذين يعملون لمواجهة التحديات التنموية والاقتصادية الأكثر ضغطاً.

ثانياً - خلفية :

كلما تخلق العولمة طلباً متزايداً للمنافسات مرتفعة المستوى، يجد عدد متزايد من المصريين أنهم ليس لديهم المعرفة والمهارات ذات الصلة للمشاركة الكاملة والمساهمة فى اقتصاد الدولة. تشير العديد من التقارير إلى أن مصر تعاني من : تأخر فى كفاءة سوق العمل، جودة التعليم، جودة الإدارة وتدريب العاملين. إن (٢٨٪) من سكان مصر يتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ سنة ، مع توقع ارتفاع عدد السكان فى سن العمل بنسبة (٨٠,٨٪) خلال العقود التالية . سيحتاج الاقتصاد المصرى إلى أن ينمو بخطوات سريعة لخلق عدد كافى من الوظائف لملايين الشباب فى الدولة. ومن أجل إيجاد حل لهذه التحديات، فإن مصر تحتاج إلى تنمية معرفة ومهارات الطلاب والمهنيين المصريين لدعم جهود التنمية فى القطاعين الحكومى وغير الحكومى، والقطاع الخاص، وتقوية مؤسسات التعليم الجامعى لتستجيب بطريقة أفضل لسوق العمل وتحديات التنمية .

تعانى مصر تحت وطأة أعداد البطالة ذات الرقمين والمصحوبة بطفرة سكانية للشباب والتي توضح أن نسبة خريجي الجامعات ١٠ أضعاف بالنسبة لأولئك الذين أنهوا المرحلة الابتدائية. أن تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لعام ٢٠١٦ تشير إلى أن عدد السكان يقدر بـ ٩٠,١ مليون نسمة بينهم شباب بأعمار تتراوح ما بين ٢٠-٢٩ يمثلون (٢٠٪) من إجمالى عدد السكان. وأن نسبة البطالة فى مصر ارتفعت إلى (١٢,٦٪) خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦ حيث كانت (١٢,٥٪) فى الربع الثانى من ذات العام، وأن الشباب هم الأكثر تضرراً من البطالة وفقاً لتقرير للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. فى عام ٢٠١٤-٢٠١٥ أوضحت دراسة للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء أن تقريباً ٢ مليون طالب

التحقوا بعدد ٢٤ جامعة حكومية يتخرج منهم تقريباً حوالى ١٩٠ ألف طالب سنوياً وعلى استعداد للدخول فى القوى العاملة. الزيادة السكانية من الشباب فى مصر تتأثر سلباً بارتفاع نسبة البطالة التى تصل إلى (٣١,٣٪) وتبلغ معدلات الشابات الخريجات ضعف نظرائهم من الذكور .

إن جودة التعليم العالى تعد تحدياً آخر يمنع تنافسية مصر فى السوق العالمى. يمكن أن يلعب التعليم العالى المصرى دوراً هاماً فى تنشيط الدولة، لكن لا تزال الجامعات الحكومية ذات مشاركة محدودة مع أصحاب العمل، حيث تقدم البرامج الأكاديمية النظرية التى تفتقر إلى التطبيق العملى ولا تزود الطلاب بالمهارات المطلوبة فى القرن ال ٢١ إن المركزية، والبيروقراطية تسيطر على التعليم العالى الحكومى وتعيق الخاص جاهزين للعمل. كثيراً ما يلاحظ أصحاب الأعمال أن خريجي الجامعات الحكومية يفتقروا لمهارات الكتابة والتحدث والتواصل والعروض التقديمية باللغتين العربية والإنجليزية. وعدم القدرة على العمل بكفاءة فى مجموعات، وغياب التفكير الإبداعي كتحديات هامة يجب مواجهتها. كما أن المهارات غير المتطابقة تكلف الشباب فرص العمل، لكن قلة المواهب المناسبة تعيق انتعاش الاقتصاد فى مصر .

فى تقييم لسوق العمل قامت به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام ٢٠١٥، طلب من أصحاب الأعمال تقييم الخصائص التى تعتبر هامة جداً فى المرشحين لوظائف لديهم: قد صنّفوا بدرجة عالية سلوكيات مثل الدقة وأخلاقيات العمل والنزاهة والالتزام بالمواعيد، يليها الأسلوب والمهارات الفنية والمعرفة والمهارات البسيطة مثل التواصل، والعمل كفريق وحل المشكلات. أفاد المستطلعون أن المهارات الفنية المقدمة من برامج مؤسسات التعليم العالى لا تلبي المهارات المطلوبة للخريجين الجاهزين للعمل. مستقبل الاقتصاد المصرى يعتمد على مستقبل شبابها ومشاركتهم كمواطنين فاعلين وللوصول لهذا الهدف، يجب سد الفجوة بين التعليم والتوظيف .

تعد قدرة الخريجين على تطبيق المعرفة المكتسبة في المدرسة على أماكن العمل ضعيفة جداً. وطبقاً لاستطلاع منظمة العمل الدولية، فإن مستوى رضا أصحاب العمل بالمعنيين من الشباب تقدر بمتوسط (٦٦٪) حيث إن (٤١٪) من أصحاب الأعمال يعتبر أن معدل قدرة الخريجين على تطبيق المعرفة المكتسبة ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن (٤٨٪) من أصحاب الأعمال صنفوا التدريب العملي الذي تلقاه الطلاب بضعيف. إن نظام التعليم والتدريب غير قادر على إنتاج المهارات المطلوبة لأداء الوظائف. وهذا يعكس النهج التربوي الذي يتحيز إلى إلقاء المحاضرات ولا يطور التفكير النقدي وحل المشكلات، أو المناهج النظامية المتداخلة.

ومن أجل التعامل مع هذه التحديات، فإن مصر تحتاج إلى تنمية معلومات ومهارات الطلاب والمهنيين لدعم النمو الاقتصادي وجهود التنمية. سوف تدعم مبادرة التعليم العالي المصرية الأمريكية عدد كبير من المنح الدراسية للمصريين إلى الجامعات المصرية والأمريكية، وكذلك ستقوم بتنمية القدرات المؤسسية طويلة الأجل للجامعات المصرية، والكليات الفنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للجامعات من أجل توليد رأس المال البشري اللازم كماً وكيفاً لدعم استمرارية النمو الاقتصادي والتنافسية في مصر. الأنشطة سوف تعمل على التنوع السكاني لفئات الطلاب مثل: الفئات المحرومة من السيدات والمعاقين والشباب.

ثالثاً - التمويل :

الخطة المالية : تم تضمين الخطة المالية للبرنامج في الجدول المرفق (ملحق ١، لمرفقات ١-١، و١-٢).

يجوز إدخال تعديلات على الخطة المالية من قبل ممثلي الأطراف دون إجراء تعديل رسمي للاتفاقية، إذا ما لم تؤد تلك التعديلات إلى : (١) تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المبلغ المحدد في بند ٣-١ من الاتفاقية، أو (٢) أن تقل مساهمة المتلقى عن المبلغ المحدد في بند ٣-٢ من الاتفاقية.

رابعاً - النتائج المرجو تحقيقها والمؤشرات :

(أ) النتائج المرجو تحقيقها :

زيادة التوظيف لخريجي التعليم بعد الثانوى .

تعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالى المصرية من خلال الشراكات .

زيادة الالتحاق فى برامج التعليم بعد الثانوى الجيد من خلال المنح الدراسية .

(ب) المؤشرات :

نسبة خريجي برامج التعليم بعد الثانوى التى تدعمها الحكومة الأمريكية وأفادوا

بتوظيفهم (التوزيع بالنوع) .

عدد الأفراد من المجموعات المحرومة التى توصلوا إلى برامج تعليم بعد الثانوى من

خلال منح الحكومة الأمريكية (التوزيع بالنوع) .

عدد المشروعات البحثية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة المضيفة .

عدد أعضاء هيئة التدريس، أو العاملين بالكليات الذين تم تعزيز قدراتهم من خلال

برامج التعليم بعد الثانوى التى تدعمها الحكومة الأمريكية (التوزيع بالنوع) .

عدد مؤسسات التعليم بعد الثانوى فى البلد المضيف، التى تلقت دعماً لتنمية

القدرات بمساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد فرص العمل وفترات التدريب المتوفرة بمصر فى إطار مبادرة التعليم العالى

(التوزيع بالنوع) .

عدد المعلمين/ المساعدين الذين أتموا بنجاح التدريب أثناء أو قبل الخدمة أو تلقوا

تدريباً مكثفاً أو توجيهياً .

خامساً - الأنشطة / اختيار النشاط :

(أ) الشراكات بين مؤسسات التعليم العالى المصرية والأمريكية :

لتعزيز التعليم العالى المصرى، ستقوم مبادرة التعليم العالى بنقل المعرفة والمهارات

والقدرات النافعة فى الجامعات والكليات الأمريكية عن طريق العمل من خلال شراكة

مباشرة مع الجامعات المصرية والكليات الفنية لتحسين جودة وملاءمة التعليم العالى،

وكفاءة البحث بالجامعات فى المجالات ذات الأولوية القومية من أجل التنمية والرخاء الاقتصادى فى مصر ، سيضفى البرنامج الطابع المؤسسى على الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالى المصرية، وبين نظرائهم لتحقيق هذه الأهداف. ستمكن مبادرة التعليم العالى مؤسسات التعليم العالى المصرية من تصميم وتنفيذ المناهج الدراسية والبحث، والتي سوف تساهم مباشرة فى التحديات الاقتصادية والتنموية العاجلة فى مصر .

سيدعم التعاون بين الجامعات والكليات المصرية والأمريكية جهود الحكومة المصرية لتحسين المناهج الدراسية وبرامج الدراسات العليا بالجامعات والكليات الفنية، لتجهيز الطلاب بطريقة أفضل بالمهارات والمعرفة المطلوبة من جانب القطاع الخاص فى الاقتصاد العالى الحالى . يهدف البرنامج أيضاً إلى تحسين أساليب التدريس فى الكليات الخريجين المدربين بطريقة أفضل والمؤهلين للعمل، ومعددين للبدء فى أعمال جديدة، وخلق وظائف والمشاركة بفاعلية فى الاقتصاد القائم على المعرفة. كما سيدعم التعاون تدويل الجامعات المصرية حتى يمكنها مواجهة التحديات الدولية، وتنمية شعور المشاركة العالمية لدى الطلاب والعاملين، وقدرة البقاء على قمة التطورات العالمية فى تخصصاتهم .

التعليم والابتكار هما قلب النمو الاقتصادى طويل الأجل، سيكون أساسيان فى قدرة مصر على اكتساب واستدامة ميزة التنافسية العالمية. سيكون لدى أعضاء الكليات الفرصة للالتحاق بالمنح الدراسية للماجستير والدكتوراه لتعزيز قدرة القسم على توصيل المناهج الدراسية المتطورة باستخدام طرق التعليم الفعال، وعمل أبحاث ابتكارية .

سيتم إتاحة المساعدة الفنية والإدارية لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، والمجلس الأعلى للجامعات المصرية، والجامعات المصرية منفردة، وهيئات ووزارات أخرى ذات الصلة لتحليل وتطوير وتنفيذ توصيات فى المسائل الرئيسية المتعلقة لسياسات قطاع التعليم العالى، سيعمل البرنامج على إتاحة الدعم لتمكين نظام التعليم العالى فى مصر أن يصبح دولياً، وبالتالي تعزيز مكانة مصر فى الاقتصاد العالى. ويمكن تضمين مجالات أخرى

للتعاون منها تحليل وتنفيذ استخدام التعليم الإلكتروني بفاعلية في مصر، والتوسع في الوصول إلى التعليم العالي من خلال دورات ضخمة على شبكة الإنترنت المفتوحة وتطوير إستراتيجيات لتأسيس جامعات فعالة غير هادفة للربح، واستدامة تمويل التعليم العالي .

إجمالاً، يهدف برنامج الشراكة الخاص بمبادرة التعليم العالي المصرية الأمريكية إلى تحقيق أنشطة مصرية وأمريكية مشتركة، إتاحة برامج ذات جودة تتضمن برامج مزدوجة تناسب احتياجات التنمية الاقتصادية في مصر، وتحديث المناهج الدراسية وطرق التدريس، وتعزيز البحث، وزيادة الإبداع وريادة الأعمال من خلال مراكز التميز، وتصميم المعامل، والبحث المشترك، يسعى البرنامج إلى توفير نماذج لأفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها بواسطة جامعات مصرية وكليات فنية أخرى .

(ب) المنح الدراسية للكليات والجامعات الأمريكية :

ستمول مبادرة التعليم العالي المنح الدراسية والزمالة إلى الولايات المتحدة للدراسات الجامعية والدراسات العليا والتدريب المهني في عدد من المجالات متضمنة العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وإدارة الأعمال والشئون الإدارية، والزراعة، والطاقة المتجددة، ومجالات أخرى تدعم الأهداف التنموية لمصر. هذا البرنامج من المحتمل أن يتضمن منح دراسية وزمالة في الجامعات والمؤسسات المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، والجامعات الأمريكية العاملة في مصر، أو مؤسسات في مصر التي تلبى المعايير المطبقة في المؤسسات الأمريكية المعتمدة من قبل وكالة الاعتماد الإقليمية والمعترف بها من وزارة التعليم الأمريكية، سوف يتم تقديم المنح الدراسية إلى: الطلبة المحرومين في المجالات ذات الأولوية ممن أظهروا تميزاً أكاديمياً، والعاملين في القطاع العام الذين يحتاجون إلى تدريب إضافي على درجة علمية، لسد فجوات مهارات محددة في مؤسساتهم. ستدعم هذه البرامج دراسة اللغة الإنجليزية لإعداد هؤلاء الطلبة المتميزين

من غير النخبة لتحقيق النجاح الأكاديمي، وكذلك إيجاد وظائف عند عودتهم إلى مصر، بما أن درجة تمثيل السيدات المصريات أقل من المطلوب في برامج الدراسة الجامعية والماجستير بالخارج، سيتم التوظيف لتصحيح عدم التوازن المذكور، وسيتم أيضاً التركيز على وصول المشاركين من غير مجتمعات النخبة. ولضمان انتقال الشباب بسهولة من مصر إلى الولايات المتحدة، سيتم توفير دعم خاص قبل السفر يتضمن التدريب على اللغة الإنجليزية والتبادل الثقافي للمشاركين في المنح الدراسية لاستكمال الدراسة الجامعية .

(ج) برنامج المنح الدراسية الوطني :

سوف تتيح المبادرة المنح الدراسية للشباب المتميز والمهمش خاصة السيدات وذوى الاحتياجات الخاصة للتواجد في الجامعات الخاصة والحكومية ذات الجودة العالية للحصول على الشهادات الجامعية في المجالات اللازمة والمحددة لتحقيق التنمية في مصر مثل العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، إدارة الأعمال، الزراعة، الطاقة المتجددة، أو أى مجالات أخرى تدعم التنمية في مصر، والمنح الدراسية للالتحاق بالجامعات الحكومية أو غير الهادفة للربح ستكون تحديداً للبرامج مدفوعة المصروفات الدراسية. سوف يتضمن البرنامج مكون للتدريب على اللغة الإنجليزية لإعداد المشاركين للمشاركة العالمية. كما سيتم توفير إرشاد وظيفي، وخدمات الالتحاق بالوظائف. سيتم تركيز التعيين في الوظائف في المناطق الريفية التقليدية المحرومة والفئات المستهدفة من السيدات وذوى الاحتياجات الخاصة.

(د) برنامج المراكز الجامعية للتطوير المهني :

ستعمل المبادرة على تحسين القدرات طويلة الأجل للجامعات الحكومية المصرية لتساعد الطلاب في المرحلة الانتقالية من الكلية إلى العمل. سوف يؤسس البرنامج مالياً وإدارياً لمراكز التطوير المهني في الجامعات الحكومية المصرية. سيعمل البرنامج على تقوية قدرات المراكز للقيام بدور الوسيط في بناء ترتيبات خدمات التوظيف والحفاظ عليها بين الجامعات ومجتمع الأعمال وخدمات الصناعات ومجتمع التصنيع للمحافظات المحيطة.

من المحتمل أن تتضمن الأنشطة توجيه مهني، تدريب، مساعدة فنية، منح فرعية، قسم معدات وموّن، ومصاريف التشغيل والمعدات، والبرامج وتكنولوجيا الاتصالات. سيكون للبرنامج أدوار متعددة تتضمن الوصول لمجتمع الأعمال والتلمذة الصناعية والتدريب أثناء العمل وأنشطة تحديد مستوى الطلاب. سيؤكد البرنامج على أن الخدمات ذات الصلة المتساوية يمكن إتاحتها للطلاب من البنين والإناث، وكذلك الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة ستقدم لهم فرص متساوية خاصة لمساعدتهم في التوظيف بعد التخرج .

(هـ) برنامج تعزيز المدرسة وتعليم معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .

سوف تهدف المبادرة إلى تطوير وإتاحة واستدامة مستوى جودة مرتفع لتعليم معلمي العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، والرياضيات وإعداد برامج على المستويات الجامعية والدراسات العليا.

وذلك سيتم تحقيقه من خلال ما يلي :

(أ) سيتلقى المعلمون قبل الخدمة إعداداً ذا جودة للفصول الدراسية الحديثة لمدارس العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي توفير نظام التعليم مع إعداد جيد مستمر لمعلمي العلوم والتكنولوجيا، ورفع جودة التعليم وتقنيات في المواد الدراسية في المرحلة الثانوية في مدارس العلوم والتكنولوجيا.

(ب) سيكون المعلمون في مرحلة الخدمة قادرين على الالتحاق ببرامج شهادة الدراسات العليا لمدة عام كامل في مجال التعليم، فضلا عن استمرار التدريب قصير المدى للمعلمين .

سيُنَفَّذُ هذا النشاط بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني .

المواقع الجغرافية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	الأنشطة التفصيلية	الأهداف / المؤشرات	مدة التنفيذ	البرنامج
مستهدفات الجامعات البحثية الموجودة في القاهرة ، والإسكندرية وصعيد مصر .	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . المجلس الأعلى للجامعات	تأسيس برامج ذات جودة وتشمل برامج ثنائية الدرجة التي تناسب احتياجات التنمية الاقتصادية في مصر ، وتحديث المناهج الدراسية وطرق التدريس ، وتعزيز البحث ، وزيادة الإبداع وزيادة الأعمال من خلال مراكز التميز ، وتصميم العامل ، والبحث المشترك . سيكون لدى أعضاء الكليات الفرصة للاطلاع بالمنح الدراسية للماجستير والدكتوراه لتعزيز قدرة القسم على إتاحة المناهج الدراسية المتطورة باستخدام طرق التعلم النشط ، وعمل أبحاث ابتكارية .	الأهداف : تعزيز القدرة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي المصرية من خلال الشراكات. المؤشرات : عدد مؤسسات التعليم بعد الثانوي التي تتلقى دعم قدرات بمساعدة حكومة الولايات المتحدة . عدد المشروعات البحثية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة المضيفة . عدد أعضاء هيئة التدريس ، أو العاملين بالكليات الذين تم تعزيز قدراتهم من خلال برامج التعليم بعد الثانوي بدعم من حكومة الولايات المتحدة .	حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	التعاون بين مؤسسات التعليم العالي المصرية والأمريكية
		إتاحة المساعدة الفنية والإدارية لوزارة التعليم العالي ، والمجلس الأعلى للجامعات المصرية ، والجامعات المصرية المنفردة ، وهيئات ووزارات أخرى ذات صلة لتحليل وإعداد وتنفيذ توصيات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بسياسات قطاع التعليم العالي .			

	<p>وزارة التعليم العالي والبحث العلمي</p>	<p>جميع أنحاء الجمهورية .</p>	<p>إتاحة المنح الدراسية والزمانه لاستكمال الدراسة الجامعية، ولتحصول على الدرجات الدراسية العليا والمهنية في عدد من المجالات متضمنة العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، وإدارة الأعمال والشئون الإدارية، والزراعية، والطاقة المتجددة، ومجالات أخرى تدعم الأهداف التنموية لمصر .</p> <p>توفير المنح الدراسية إلى الطلبة المحرومين في المجالات ذات الأولوية من أظهروا تميزاً أكاديمياً، والمعلمين في القطاع العام الذين يحتاجون إلى تدريب إضافي ذي درجة علمية، لتغطية العجز في مهارات محددة في مؤسستهم .</p> <p>دعم دراسة اللغة الإنجليزية لإعداد الطلبة المتميزين من غير النخبة لتحقيق النجاح الأكاديمي، وخدمات التوظيف عند عودتهم إلى مصر .</p> <p>سهدف التوظيف إلى تصحيح عدم التوازن في نسبة الإناث المصربة، والتي تعتبر أقل مما يجب في برامج الدراسة الجامعية والمجستير بالمناجح، وضمان انتقال الشباب بسهولة من مصر إلى الولايات المتحدة .</p>	<p>الأهداف: زيادة فرص العمل لخريجي التعليم بعد الثانوي . المؤثرات : عدد الأفراد من الفئات المحرومة الذين تمكنوا من الوصول إلى برامج التعليم بعد الثانوي . عدد أعضاء هيئة التدريس، والمعلمين بالكليات الذين تم تعزيز كفاءتهم من خلال برامج التعليم بعد الثانوي التي تدعمها الحكومة الأمريكية .</p>	<p>٣٠ حتى سبتمبر ٢٠٢٢</p>	<p>المنح الدراسية للكتليات والجامعات الأمريكية .</p>
--	---	-----------------------------------	---	---	-----------------------------------	--

		<p>يتم إتاحة هذه المنح الدراسية والزمالات في الجامعات والمؤسسات المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية وجامعات أمريكية معتمدة في مصر أو مؤسسات في مصر تقابل المعايير المطبقة في المؤسسات الأمريكية المعتمدة من قبل وكالة الاعتماد الإقليمية والمعترف بها من وزارة التعليم الأمريكية .</p>			
<p>جميع أنحاء الجمهورية .</p>	<p>وزارة التعليم العالي . المجلس الأعلى للجامعات .</p>	<p>إتاحة المنح الدراسية للشباب المتميز والمحروم خاصة المرأة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للانتظام في الجامعات الخاصة والحكومية ذات الجودة العالية للحصول على الشهادات الجامعية في المجالات اللازمة والمعدة لتحقيق التنمية في مصر مثل العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة وإدارة الأعمال، والزراعة، والطاقة المتجددة، أو أي مجالات أخرى تدعم التنمية في مصر. المنح الدراسية للاتحاق بالجامعات الحكومية أو غير الهادفة للربح ستكون تحديداً للبرامج مدفوعة المصروفات الدراسية . إتاحة التدريب على اللغة الإنجليزية لتجهيز المشاركين للمشاركة العالمية .</p>	<p>الأهداف : زيادة الحصول على التعليم بعد الثانوي ذي جودة من خلال المنح الدراسية؛ المؤشرات: عدد الأفراد من الفئات المحرومة الذين توصلوا إلى برامج التعليم بعد الثانوي (التوزيع بالنوع).</p>	<p>حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢</p>	<p>البرنامج الوطني للمنتج الدراسية</p>

		<p>توفير استشارات مهنية وخدمات الاتصاف بالوظائف . إتاحة التوظيف والتوعية بالتركيز على المناطق الريفية التقليدية المحرومة واستهداف السيدات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .</p>			
<p>جميع أنحاء الجمهورية .</p>	<p>وزارة التعليم العالي . الجلس الأعلى للجامعات .</p>	<p>تأسيس مراكز جامعية دائمة للتطوير المهني بالجامعات العامة . تقديم مهارات البحث عن عمل متضمنة كتابة السيرة الذاتية، والمقابلة الشخصية، ومهارات العروض التقديمية للباحثين عن فرص العمل . توفير التوجيه المهني للطلاب المعثرين على وظائف ذات جودة عالية . عمل معارض توظيف للطلاب وحديثي التخرج الجدد للتواصل مع سوق العمل . الإعلان عن دورات وبرامج تدريبية لضمان خبرة العمل للطلاب . تأسيس روابط دائمة بين إدارات الجامعات والقطاع الخاص لزيادة فرص العمل والتدريب للطلاب والخريجين .</p>	<p>الأهداف: زيادة التوظيف لخريجي التعليم بعد الثانوي . المؤشرات: نسبة خريجي برامج التعليم بعد الثانوي التي تدعمها حكومة الولايات المتحدة وأفرادها بتوظيفهم (التوزيع بالنوع) . عدد مؤسسات التعليم قبل الجامعي في البلد المضيف، التي تلقت تطوير قدراتها بدعم من حكومة الولايات المتحدة . عدد فرص العمل وفتحات التدريب المتوفرة بعصر في إطار مساهمة التعليم العالي (التوزيع بالنوع) .</p>	<p>٣٠ حتى سبتمبر ٢٠٢٢</p>	<p>المراكز الجامعية للتطوير المهني</p>

جميع أنحاء الجمهورية .	وزارة التعليم العالي . المجلس الأعلى للجامعات .	<p>سيتلقى المعلمون قبل الخدمة إعداداً عالى الجودة للفصول الدراسية الحديثة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، وبالتالي توفير أعداد جيد مستمر لعلمى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ، ورفع جودة التعليم وتفتيات فى المواد الدراسية فى المرحلة الثانوية فى مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .</p> <p>سيكون المعلمون أثناء الخدمة قادرين على الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لعام كامل فى مجال التعليم العلمى والتكنولوجى ، فضلا عن استمرار التدريب قصير المدى للمعلمين .</p>	<p>الأهداف :</p> <p>تطوير وتوسيل واستدامة مستوى جودة مرتفع لتعليم معلمى مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات .</p> <p>وأعداد برامج على المستويات الجامعية والدراسات العليا .</p> <p>المؤثرات:</p> <p>عدد المعلمين / الميسرين الذين أمروا بنجاح التدريب أثناء الخدمة / قبل الخدمة أو تلقوا تدريباً مكثفاً أو توجيهاً .</p>	حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	مشروع تعزيز المدرسة وتعليم معلمى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
------------------------	---	---	--	--------------------	--

تعريفات :

المشروع/ البرنامج : يشير إلى النشاط العام أو مجموعة من التداخلات المنفذة على مدى زمنى محدد بهدف تحقيق نتيجة التنمية (غرض المشروع) من خلال حل المشكلة المرتبطة به .

فترة التنفيذ : تشير إلى بداية اتفاقية المساعدة وتاريخ الانتهاء منها بوجه عام ، أو أى تاريخ آخر قد يتعلق على مشروع أو برنامج معين .

الأهداف / المؤثرات : هى المحددة فى إطار هذه الاتفاقية .

الأنشطة التنفيذية : توفر أنشطة توضحية تتعلق بتنفيذ مشروع محتمل أو برنامج .

الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هى جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج محدد .

الموقع الجغرافى : هى المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها .

سابعاً - أدوار ومسئوليات الأطراف :

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي بإدارة هذه الاتفاقية سوباً، وتحديدًا توقيع وتعديل الاتفاقية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي الجهة المنفذة (أو الجهة الرئيسية بجمهورية مصر العربية المسؤولة عن التنفيذ). يمكن تنفيذ الأنشطة الممولة في إطار هذه الاتفاقية بواسطة الحكومة المصرية، ومجموعة مكونة من المنظمات الأمريكية والدولية والمحلية التي تعمل في إطار المنح واتفاقيات التعاون والعقود التي تدعم الهدف (المسجلة لدى الحكومة المصرية).

(أ) المتلقى : ج.م.ع

بصفتها المقدمة للخدمات العامة في مصر، ستقوم الحكومة المصرية بإعداد السياسات، والخطط الاستراتيجية للبرنامج، والتي سيقوم شركاء التنمية بإتاحة المساعدة في إطارها. وستكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولة، نيابة عن الحكومة المصرية، عن تنفيذ المبادرة بصفة عامة. كما ستكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مسؤولة عن ضمان وضع العاملين المناسبين والبنية الأساسية في المكان الصحيح لدعم الأنشطة التي سيتم القيام بها. وسيُضاف على ذلك مسؤولية التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمراجعة أولويات وأساليب البرنامج، والمشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ.

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بصفتها الوكالة الممولة لهذه الاتفاقية، هي المسؤولة عن تنفيذ العقود والمنح، وأي آليات تنفيذ للأنشطة اللازمة لتحقيق النتائج الموضحة في هذه الاتفاقية. مع الأخذ في الاعتبار الوقت الكافي للتخطيط المتقدم وتحقيق أقصى قدر من فاعلية البرمجة، ستدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تلك المنح والاتفاقات التعاونية والعقود أو التغييرات الجوهرية للنطاق الخاص بالعطاءات^(١) بعد التشاور مع الجهة أو الوزارة المناظرة ذات الصلة.

(١) لن يتم اعتبارها تغييرات جوهرية لأغراض هذا البند: لن تعتبر التغييرات البسيطة للنطاق، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور مادة لغرض هذا البند، بما فيها جدول المعلومات المشار إليه بالمرفق (٢).

بعد تنفيذ هذه العقود والمنح والاتفاقات التعاونية فى إطار الفقرة أعلاه، متضمنة التشاور كما هو مناسب، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإخطار الحكومة المصرية بالعطاءات الجديدة فى إطار اتفاقية المساعدة، أو بالتغييرات الجوهرية لنطاق العمل الخاص بالعطاء القائم فى إطار اتفاقية المساعدة، باستخدام الشكل الموضح بالجدول فى المرفق (٢) هذه العملية ستكون للأغراض المعلوماتية فقط متاحة على أساس دورى ربع سنوى تقريباً. عندما يتم إتاحة المرفق رقم (٢) فى إطار الفقرة أعلاه وينود الاتفاقية، سوف يتم وصف اسم المنفذ الرئيسى، والأنشطة والبرامج والمنطقة الجغرافية المتوقعة، إذ تواجدت، لكل برنامج. هذه الأنشطة سوف تعكس التعاون الذى تم التوصل إليه فى الملحق رقم (١) بشأن أولويات القطاع بصفة عامة .

ثامناً - المتابعة والتقييم :

سيتم استخدام المؤشرات المحددة أعلاه فى متابعة وقياس التقدم فى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، وكذلك التأثير فى تخصيص الموارد المالية، ومتابعة الأداء. وسوف تتيح نظم إدارة المعلومات مصحوبة بتقارير النشاط، الأساس للتقييم السنوى للتقدم فى اتجاه أهداف البرنامج والغاية منه بوجه عام. وبالتالى فإن كل الأنشطة الممولة فى إطار هذه الاتفاقية سوف تشمل التقارير المطلوبة، لمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية فى متابعة تحقيق نتائج النشاط والأداء المستهدف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بالتشاور مع الشريك المناسب، سوف تستخدم بيانات الأداء كأساس لعمل توصيات تصحيحية فى الأهداف والمؤشرات والأنشطة.

سوف تعتمد قياسات الأداء على مصادر متعددة، متضمنة الدراسات المالية للحكومة المصرية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والدراسات الممولة من شريك تنمية آخر، وتقارير الشريك للنشاط. سوف يجمع الجزء الخاص بالمتابعة والتقييم لهذه الاتفاقية بيانات لقياس الأداء نحو تحقيق النتائج الموضحة أعلاه، ونتائج الاتفاقية، ونتائج وإنجازات المشروع المحدد وما يتم تحقيقه على مستوى النشاط.

لضمان أن حكومتى مصر والولايات المتحدة لديهما البيانات والتحليلات اللازمة لمتابعة البرنامج بشكل فعال، وعمل التصحيحات كما يلزم، سيتم عمل خطة متابعة وتقييم قوية لمبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية. وسيتم عمل تقييمات فى منتصف المدة وفى النهاية، لتقييم الأثر المتوقع للبرنامج، وتحديد الموضوعات التنفيذية. قد يتم إجراء تقييمات مخصصة للإجابة على أسئلة محددة تخص تصميم وتنفيذ البرنامج .

مبادرة التعليم العالي المصرية - الأمريكية
 خطة المالية التوضيحية
 مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
 (بالدولار الأمريكية)

إجمالي مخطط مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	الخصومات المستقبلية المخططة	إجمالي الخصومات حتى تاريخه	الخصومات المالية	الخصومات السائقة	الاسم الكود المكون
١٩٧٩٧٠٠٠٠	٣٥٢٢٠٠٠٠	١٦٢٧٥٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	١٣٨٧٥٠٠٠٠	٢-٣ التعليم
١٩٧٩٧٠٠٠٠	٣٥٢٢٠٠٠٠	١٦٢٧٥٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠٠٠	١٣٨٧٥٠٠٠٠	٢-٢-٣ التعليم العالي
١٦٠٣٠٠٠٠٠	٥٥٨٠٠٠٠٠	١٠٤٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠	٧٤٥٠٠٠٠٠	٦ دعم البرنامج
١١٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	١-٦ تصميم البرامج والتعلم
٥٠٣٠٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠٠	٢-٦ الإدارة والإشراف
٢١٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٨٠٠٠٠٠٠	١٧٣٢٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠٠٠	١٤٦٢٠٠٠٠٠٠	الإجمالي

(مرفق ١-٢)

مبادرة التعليم العالي المصرية - الأمريكية
 الخطة المالية التوضيحية
 مساهمة الحكومة المصرية
 (بالجنيه المصري)

إجمالي مساهمة الحكومة المصرية (بالجنيه المصري)	مساهمة الحكومة المصرية من ح/ ٨٠٠ - FTI *	اسم المكون
٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	٢-٣ التعليم
٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	٢-٢ التعليم العالي
٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	الإجمالي

(*) المساهمة المقدمة من ح.م.ع من ح/ ٨٠٠ - FTI : نقل مدفوعات حصة صاحب العمل من التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .

(مرفق ٢) : نموذج جدول المعلومات
 جدول معلومات العطاءات في إطار اتفاقية المساعدة سيقدم بانتظام (يتوقع بشكل ربع سنوي على الأكثر أو كما يمكن الاتفاق عليه بين الطرفين كتابة) لأغراض معلوماتية فقط ، يعكس العطاءات الجديدة أو تعديل جوهري^(٢) لنطاق العطاء القائم .

اسم المنفذ الرئيسي	الفترة التقديرية للتنفيذ	الميزانية التقديرية	الأنشطة	المواقع الجغرافية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية

التعريفات :

اسم المنفذ الرئيسي : هو اسم الشريك المنفذ الذي يوقع على العطاء مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .
 الفترة التقديرية للتنفيذ : هي فترة من الوقت الناتج للعطاء لإستكمال شروط العطاء .
 الميزانية التقديرية : هو المبلغ المخصص لتنفيذ العطاء .
 الأنشطة : هي التداخلات التي تنفذ كجزء من تنفيذ العطاء من قبل شريك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنفذ من أجل تحقيق الأهداف المحددة في إطار اتفاقية المساعدة .

الموقع الجغرافي : هي المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها .
 الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هي جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج محدد .

(٢) لن يتم اعتبار الأتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا الجدول: التغييرات البسيطة للنطاق، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الإنتهاء من العطاء ستة شهور.

قرار وزير الخارجية

رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٤٢) الصادر بتاريخ ٢٧/١/٢٠١٨ بشأن الموافقة على التعديل الثانى لاتفاقية المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٧ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦/٦/٢٠١٨ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثانى لاتفاقية مساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرة التعليم العالى المصرية الأمريكية، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٧

ويُعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٦/٩/٢٠١٧

صدر بتاريخ ١٦/٧/٢٠١٨

وزير الخارجية

سامح شكرى